العرب
الأربعاء 2019/09/25
السنة 42 العدد 11478

تقارب نتنياهو وغانتس لا يفك عُقدة التمسك برئاسة الحكومة

خصمان يتفقان على مبدأ حكومة وحدة وطنية ويختلفان حول من سيقودها

تحيل سرعة وتيرة المفاوضات بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وخصمه بيني غانتس على أن الطرفين قد يتوصلان، في السويعات القليلة القادمة قبل الاجتماع مجددا الأربعاء بالرئيس الإسرائيلي ريئوفين ريفلين، إلى توافقات نهائية بشأن تشكيل الحكومة الجديدة. لكن هذا التقارب بين الخصمين الفائزين في الانتخابات لم يفض، إلى حدّ الآن، إلى نتائج ملموسة خاصة أن كلا منهما يتشبث بأحقيته في رئاسة الحكومة المقبلة.

صراع متواصل على القيادة

القدس – تتجه خطوات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وأبرز خصومه بيني غانتس نحو عقد اتفاقات سياسية لتشكيل حكومة جديدة.

وسرع كل من نتنياهو وغانتس الثلاثاء، سلسلة مفاوضتهما بعد لقائهما الاثنين الرئيس ريئوفين ريفلين. والتقى مفاوضون من فريقي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ومنافسه الرئيسي بيني غانتس الثلاثاء من أجل التفاوض حول إمكان تشكيل حكومة وحدة يرى كل منهما أنه أحق برئاستها.

ويتفاوض فريق حزب الليكود بزعامة نتنياهو مع فريق حزب "كحول لفان" الوسطي بزعامة بيني غانتس لمتابعة الاجتماع الذي عقد بين زعيميهما ورئيس إسرائيل ريئوفين ريفلين الاثنين.

وأوصى ريفلين، في محاولة للوساطة بين نتنياهو وغانتس، بتشكيل حكومة من خلال التحالف بين حزب الليكود الذي يقوده نتنياهو، والذي فاز بـ31 مقعدا في البرلمان، وتحالف أزرق أبيض الذي يقوده غانتس، والذي فاز بـ33 مقعدا.

كان لقاء الخصمين هو أول اجتماع رسمي لهما منذ انتهاء انتخابات 17 سبتمبر التي أسفرت عن فوز غانتس بأكبر عدد من المقاعد.

ولا يملك كل من نتنياهو أو الجنرال السابق غانتس الدعم الكافي من الحلفاء المفترضين لحشد الأغلبية البالغة 61 مقعدا في البرلمان المؤلف من 120 مقعدا.

وعارض غانتس، زعيم حزب أزرق أبيض، علنا بعد صدور نتائج الانتخابات فكرة التحالف مع حزب الليكود بزعامة نتنياهو، في ما أرجعه إلى تهم الفساد الوشيكة ضد رئيس الوزراء المنتهية ولايته، لكن إكراهات وجوب الحصول على أغلبية دفعته إلى التفاوض مع نتنياهو بشأن تشكيل الحكومة الجديدة.

ومع عدم وجود طريق واضح لكل منهما لتشكيل حكومة ائتلافية بمفرده، من المقرر أن يلتقي الرجلان مرة أخرى مع الرئيس ريفلين مساء الأربعاء.

واعتمد رئيس إسرائيل ريفلين الذي يتعين عليه اختيار من سيشكل الحكومة المقبلة، بشدة على الحزبين لتشكيل ائتلاف حكومي وحثهما الاثنين على إيجاد وسيلة للقيام بذلك.

ويقول كل من نتنياهو وغانتس إنهما يريدان حكومة وحدة، لكنهما يختلفان حول من سيقودها أولا، ضمن طرح ترتيب التناوب، وتفاصيل أخرى حول تشكيل مثل هذا الائتلاف.

وتظل مسألة من سيكون رئيس الوزراء أولاً حجر عثرة رئيسياً. فالتوقيت مهم بشكل خاص لنتنياهو الذي يواجه تهماً محتملة بالفساد في الأسابيع المقبلة.

وأشار غانتس من جهته إلى أنه هو ممثل الحزب الأكبر ملمحا بأنه هو الأحق برئاسة الحكومة وكتب في بيان الاثنين "اختار الجمهور التغيير ولا نية لدينا للتنازل عن قيادتنا، ومبادئنا أو عن شركائنا الطبيعيين لهذه الطريق".

> نتنياهو وغانتس لا يملك أي منهما الدعم الكافي من الحلفاء لحشد الأغلبية البالغة 61 مقعدا في البرلمان المؤلف من 120 مقعدا

وتحدث نتنياهو عن أنه يتمتع بدعم من الأحزاب الصغيرة في البرلمان وتعهد بعدم التخلي عنها في صفقة ائتلافية.

وخلال الاستشارات النيابية التي أجراها ريفلين حصل نتنياهو على 55 توصية مقابل 54 توصية لغانتس. وقال بعد اجتماع مساء الاثنين "أنا ملتزم بما وعدتكم به"، مخاطبا أحزاباً يمينية ودينية متحالفة مع الليكود.

وحلّ حزب أزرق أبيض بزعامة غانتس في المرتبة الأولى بحصوله على 33 مقعدا بينما حصل حزب الليكود اليميني على 31 مقعدًا من أصل 120 في البرلمان. وهذه هي الانتخابات الثانية منذ أبريل.

لكنّ كلا الطرفين يبقى عاجزاً عن تشكيل حكومة. وتعهد ريفلين بأنه سيبذل كل ما في وسعه لتجنّب إجراء انتخابات أخرى قد تكون بانتظار الإسرائيليين في الربيع المقبل.

وسيواجه غانتس رئيس الأركان السابق للجيش الإسرائيلي الذي لا يمتلك خبرة سياسية في شخص نتنياهو عدواً محنكاً ومفاوضاً شرساً شغل منصب رئيس وزراء لأطول فترة في إسرائيل تزيد عن 13 عامًا وتغلب على منافسيه مرارا وتكرارا.

ومن المتوقع أن يعلن ريفلين اسم المرشح لمهمة تشكيل حكومة إسرائيلية الأربعاء، عندما يتم تسليمه النتائج الرسمية النهائية للانتخابات، وستكون لدى رئيس الوزراء المكلّف مهلة 28 يوماً للقيام بذلك، مع إمكانية تمديد هذه المهلة أسبوعين إضافيين.

المظاهرات تُخرج المعارضة المصرية عن صمتها

القاهرة – أفضت الاحتجاجات الأخيرة في مصر، إلى خروج أحزاب مختلفة عن صمتها لتتفاعل مع الأحداث، وذلك في محاولة للاستفادة من تبعات الصدمة التي مثلتها تظاهرات يومي الجمعة والسبت.

ودعت الحركة المدنية الديمقراطية (تضم أحزابا يسارية وليبرالية) المعارضة مساء الاثنين، إلى حوار وطني شامل لبحث الأزمة السياسية في البلاد، وإفراج السلطات الأمنية عن الموقوفين وإطلاق الحريات، بعد تظاهرات محدودة، لكنها نادرة، اعتراضا على سياسات الحكومة، ورفعت خلالها لافتات طالبت الرئيس عبدالفتاح السيسي بالتنحي.

ويحمّل كثيرون الأحزاب المصرية مسؤولية جزء من الانسداد الحاصل في المشهد السياسي، حيث استكانت للخمول والكسل، ما جعل الحكومة تتمادى في تهميشها، فيما يعلو صوت جماعة الإخوان، حتى تمكن مقاول مغمور يدعى محمد علي، من بث فيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي ينتقد فيها جهات مصرية، من التحول إلى معارض سياسي.

وأشار إكرام بدرالدين، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، في تصريح لـ"العرب"، إلى أن تأثير الأحزاب واستجابة السلطة يرتبطان بقوة تأثير الأولى في الشارع وعدد أعضائها.

وأوضح أن قدرة القوى الحزبية على حل مشكلات المواطنين محدودة، وبعض الأحزاب "شكلية وعائلية"، وكي يصبح لها تأثير يجب أن تندمج وفقا للميول السياسية في أربعة أو خمسة اتجاهات، تضمن لها قاعدة شعبية أكبر وقدرة على الضغط وتنفيذ مطالبها.

ولوح حزب تيار الكرامة اليساري الأربعاء الماضي بتجميد نشاطه السياسي، احتجاجا على ما وصفه بالتضييق الحكومي في المشهد الحزبي، وعدم القدرة على التفاعل مع متطلبات الفضاء العام، في محاولة للاستفادة من معالم حراك سياسي بدأت تظهر في الأفق.

وقال محمد سامي، رئيس حزب تيار الكرامة، لـ"العرب" إن بيان الحركة المدنية، "ليس موجها للسلطة فقط كي تتبناه كاملاً أو تتبنى أجزاء منه، لكنه موجّه للرأي العام بجميع انتماءاته".

ولفت إلى أن توقيت تقديم المطالب جاء في إطار حراك تناوله الإعلام التقليدي من منطلق وجود سيناريو بين الدولة وأطراف مدفوعة من الإخوان ومَن على شاكلتها من جماعات الإسلام السياسي، في تأويل غير دقيق، لأن التظاهرات التي شهدتها محافظات مصرية تؤكد أن الأطراف المشاركة فيها "ليس لها علاقة بالإخوان ولا المدعو محمد علي، ومرتبطة بالرغبة في التعبير عن الغضب من حجم التضييق الهائل الذي تتعرض له".

وأكد سامي أن القوى الحزبية ترحب بأي مؤشرات تدل على رغبة النظام المصري في توسيع دائرة الحوار مع كافة الانتماءات والتيارات المدنية، وظهور بعض الأسماء المحسوبة على المعارضة (الكاتب عبدالحليم قنديل) على فضائيات محلية مؤخرا يمثل انفراجة حيال التضييق الإعلامي.

ووجهت الحركة المدنية دعوة إلى القوى الديمقراطية والسلطات وكل الشعب، للبحث في جوانب الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبلورة بدائل تفتح طريق تغيير ديمقراطي سلمي. وتضم الحركة المدنية الديمقراطية الأحزاب التالية: المصري الديمقراطي الاجتماعي، وتيار الكرامة، والدستور، والتحالف الشعبي الديمقراطي، والإصلاح والتنمية.

وحاولت قياداتها تحريك الكوادر في الشارع الفترة الماضية، لكن سلطات الأمن قطعت الطريق عليها قبل أن تتضح معالم دورها، وألقت القبض على عدد من شبابها ضمن قضية معروفة باسم "خلية الأمل"، اتهمتها أجهزة الأمن بأنها على علاقة بجماعة الإخوان، وقالت إن الأخيرة تتكفل بتمويلها ماديا من الخارج.

وانتبهت قوى معارضة، ومنها الحركة المدنية، إلى خطورة ربطها بالإخوان في هذا التوقيت، وهي التهمة التي لا تزال تلاحق الكثير من قياداتها التي تعاملت ببراءة مع الجماعة قبل اندلاع ثورة 30 يونيو 2013، حيث خدعت شخصيات يسارية معروفة بخطاب الإخوان، ووفرت له غطاء شعبيا.

ولا تريد أحزاب الحركة المدنية الوقوع في الفخ مرة ثانية، وحرصت على الاحتفاظ لنفسها بمسافة بعيدة عن الحملات التي تشنها قنوات فضائية في كل من قطر وتركيا تابعة للإخوان وتخدم أهداف الجماعة في الحض على تظاهرات تؤدي إلى هدم مؤسسات الدولة.

ووضعت الحركة المدنية مجموعة من المطالب، قالت من الممكن تطويرها بالحوار، وأبرزها الإفراج الفوري عن سجناء الرأي المحبوسين احتياطيا ومن تم اعتقالهم لمشاركتهم في المظاهرات السلمية، وإصدار تشريع بالعفو الشامل عن سجناء الرأي، ورفع كل أشكال حصار الأحزاب، وحرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان ومواد الدستور الخاصة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإضراب والاعتصام والتظاهر السلمي.

تجدد الاحتجاجات في نيالا السودانية لتوفير الخبز

الخرطوم – واصل الآلاف من أهالي مدينة نيالا غربي السودان سلسلة احتجاجاتهم المطالبة بتوفير الخبز والوقود، ووقف الفلتان الأمني بولاية جنوب دارفور.

وجدد المتظاهرون مطالبتهم بإقالة الوالي المكلف خالد هاشم محمود، ووقف الفلتان الأمني، وتوفير الخبز والوقود، ومنع بيعهما في السوق الموازية.

ودخل كل من وزيري الداخلية الطريفي إدريس، والحكم الاتحادي آدم يوسف، ومدير عام الشرطة عادل محمد أحمد بشاير، في اجتماعات مكثفة مع الوالي، لبحث الأزمة وتداعياتها.

وتظاهر أيام السبت والأحد والاثنين، الآلاف من الطلاب بمدينة نيالا، للمطالبة بحل أزمتي نقص الخبز والوقود.

والأحد ذكر "تجمع المهنيين"، أن أجهزة الشرطة قابلت محتجي نيالا بالغاز المسيل للدموع والرصاص الحي.

وقال الوالي محمود، "إنه لم تحدث أي إصابة لطالب بعيار ناري، في مظاهرات شهدتها مدينة نيالا مركز الولاية، غربي السودان".

لكن وكالة أنباء السودان الرسمية، ذكرت عن مصادر طبية قولها إن احتجاجات طلاب المدارس على ندرة الخبز بمدينة نيالا، تصدت لها الشرطة بالغاز المسيل للدموع وأدت إلى 20 إصابة بالإغماء.

كما قالت قوى "إعلان الحرية والتغيير" بالسودان، إنها شرعت في "خطوات عملية" مع الحكومة الاتحادية وحكومة ولاية جنوب دارفور، للتحقيق في"الانتهاكات" في مظاهرة نيالا.

قضية «عملاء» إسرائيل تنفجر مجددا في جنوب لبنان

بيروت – تثير قضية "جيش لبنان الجنوبي" الذي دعمته إسرائيل خلال احتلالها جنوب لبنان جدلا متجددا وذلك بعد مرور قرابة عقدين من انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان.

وفرّ مئات اللبنانيين من بلدة القلعة جنوب لبنان خوفا من تعرضهم للملاحقة أو التوقيف. ومنذ ذلك الوقت، تثير قضيتهم حساسية بالغة في لبنان، إذ يصفهم البعض بـ"المبعدين قسراً"، فيما يعتبرهم آخرون "عملاء" لإسرائيل. وفي بلدة القليعة القريبة من الحدود الإسرائيلية، تطالع المارة لافتة كتب عليها "لا مكان للعملاء بيننا".. في منطقة يتمتع فيها حزب الله بنفوذ كبير.

و"العملاء" وفق توصيفات المقربين من حزب الله هم آلاف الجنوبيين الذين تعاملوا مع إسرائيل خلال احتلالها للجنوب وغادروا قراهم وبلداتهم لدى انسحابها قبل 19 عاماً.

ويلتزم أهالي البلدة ذات الغالبية المسيحية إثر سؤالهم عن مصير أقربائهم الصمت في انتظار أن تهدأ عاصفة أثارتها مؤخراً عودة قيادي سابق في "جيش لبنان الجنوبي" -المجموعة العسكرية التي دعمتها إسرائيل خلال احتلالها للجنوب على مدى 22 عاماً- إلى البلاد.

وأكد أحد سكان بلدة القليعة أن منازل الفارين مقفلة وأشار إلى أحد المنازل قائلا "هذا واحد من أكثر من مئة منزل أوصدت أبوابها".

وأضاف "عائلات بأكملها غادرت ولم نسمع عنها شيئاً منذ ذاك الحين. جثث قلة منهم (أفراد العائلات) نُقلت بعد وفاتهم لدفنها في البلدة". ويؤكد أن غالبية العائلات ترفض الكلام خوفا من أن يتحول أفرادها إلى "متهمين بالعمالة".

وفي مايو 2000، انسحبت القوات الإسرائيلية من الجنوب، وفرّ الآلاف من أعضاء "جيش لبنان الجنوبي" وأفراد عائلاتهم إلى إسرائيل خوفاً من الأعمال الانتقامية، خصوصاً من أنصار حزب الله.

وتم تأسيس "جيش لبنان الجنوبي" عام 1976 على أيدي عناصر من الجيش اللبناني في المنطقة الحدودية بعد اندلاع الحرب الأهلية في لبنان (1975–1990).

ومع التعقيدات التي طرأت على الحرب اللبنانية وتدخل إسرائيل على الأرض واجتياحها لجنوب لبنان مرة أولى عام 1978 ثم اجتياحها للجنوب ومناطق أخرى واسعة في 1982، اتهمت هذه المجموعة بالتعامل مع إسرائيل، وتجنيد الكثيرين من أبناء المنطقة لتنفيذ أوامر الإسرائيليين.

وتزامن ذلك مع فترة أقام خلالها زعماء لبنانيون -مسيحيون بالخصوص- علاقات مع إسرائيل التي تعتبر في حالة حرب رسمية مع لبنان منذ إنشائها في 1948.

ويقدر عدد الموجودين حالياً في إسرائيل بين 2400 و2700 شخص، بينهم أطفال ترعرعوا وتعلموا هناك، وذلك وفق ما نشرته تقارير لجنة ممثلة للعائلات. ومن بين هؤلاء 1200 مسيحي من بلدة القليعة.

وخضع من عاد إلى لبنان في الأشهر أو السنوات التي تلت الانسحاب الإسرائيلي، لمحاكمات قضائية صدرت فيها إجمالاً أحكام بالسجن مخففة. وغادر كثيرون إسرائيل -حسب تقارير مختلفة- باتجاه دول أخرى لاسيما السويد وألمانيا وكندا.

وقالت سكنة بزي خلال تجمع احتجاجي على عودة القيادي السابق في "جيش لبنان الجنوبي" عامر فاخوري إلى لبنان فجأة، "هؤلاء ليسوا مبعدين قسراً، هؤلاء خونة هربوا من وطنهم وأهلهم وخرجوا بإرادتهم من أرضهم".

> المئات من اللبنانيين في بلدة القلعة جنوب لبنان فروا من إسرائيل خوفا من تعرضهم للملاحقة أو التوقيف

وحصلت التظاهرة منتصف الشهر الحالي في باحة معتقل الخيام، وهو سجن تولى "جيش لبنان الجنوبي" إدارته خلال الاحتلال الإسرائيلي، ونددت منظمات غير حكومية مراراً بحصول عمليات تعذيب وسوء معاملة فيه.

وأوقفت السلطات اللبنانية فاخوري تحت ضغط حملة بدأت فور انتشار خبر عودته، وأصدرت في حقه مذكرة توقيف بتهمة التعامل مع إسرائيل وهي تحقق في اتهامات بإعطائه أوامر لتعذيب معتقلين لبنانيين وفلسطينيين في معتقل الخيام.

وفي عام 2011، أقرّ البرلمان اللبناني مشروع قانون تقدم به الرئيس الحالي ميشال عون الذي كان نائباً آنذاك نصّ على عودة اللبنانيين الموجودين في إسرائيل. لكن مراسيمه التطبيقية لا تزال قيد الإعداد في وزارة العدل.

ملف المبعدين يزيد في شق صفوف اللبنانيين